الأقنعة المزيفة

يسرا محمد سلامة

كنت أعتقد أن الكتابة عن شئ أعرفه هو أمر سهل جدًا، ولا يحتاج إلى الكثير من التفكير؛ لأن الألفاظ التعبيرية ستنساب منك كسريان الماء في الوادي الجاف، إلا أن ما ظننته يسيرًا كان أصعب من أى شئ آخر أعلمه أو أجيده، عندما قررت الكتابة عن أشخاص أعرفهم، وقتها فقط علمت أني لم أكن أعرف شيئًا عن الكتابة، أو عن هؤلاء الأشخاص.

لربما ما جعلني بهذه الحالة، الناس أنفسهم لا عدم استطاعتي الكتابة، فطبيعة الناس غير مفهومة حقًا، نظن أننا نعلم أشخاصًا لسنوات طويلة، لنكتشف فجأةً أننا أمام أغراب لا نُجيد التعاملَ معاهم وعلينا أن نبذل أقصى ما في وسعنا لكى نفهم ما يجول في أذهانهم، وما تُخفيه ضمائرهم، إنها رحلة مرهقة، متعبة، مكلفة، مرهقة ذهنيًا، متعبة جسديًا، ومكلفة صحيًا، فهى تأخذ منك كل شئ تقريبًا، ولا تُعطيك سوى صدمات، صدمة تلو الأخرى.

كيف عرفناهم؟ كيف ارتبطنا بهم؟ كيف توهمنا أنهم معنا قلبًا وقالبًا؟ كيف انسقنا وراء مشاعرنا دون تفكير في مواقف حدثت، كان من الضروري الوقوف أمامها كثيرًا لكى نعلم حقيقة ما نواجهه؟ أسئلة كثيرة لا همَّ لها سوى اعتصار ذهنك، دون فائدة؛ لأنك لن تجد الإجابة الشافية الكافية عن ماهية أى شخص عرفته مطلقًا، كل ما في استطاعتك وقتها أنك ستنفجر غضبًا على نفسك التي ضيعت كل هذا الوقت معهم، على روحك التي تعلقت بهم وهم لا يستحقون هذا التعلق، على عقلك الذي شغلته كثيرًا بأمورهم ولم تُلقِ بالاً أن تُعطيه فرصة واحدة لكى يُفكر في تصرفاتهم معك، فتدرك في نهاية الأمر حقيقتهم التي عَميت عليك.

الكتابة عن شخص تعرفه أشبه بالدخول في حقل ملغوم، فلا أنت قادر على التوغل فيه ولا أنت قادر على الرجوع بظهرك إلى نقطة البداية، فتظل عالقًا في مكانك غير مستوعب لطبيعة ما يحدث، فاقد القدرة على التعبير عن ما يجول في خاطرك، تتصارع بداخلك الكثير من الهواجس تجعلك في حالة استيقاظ مستمرة؛ لأنك لو أغمضت عيناك ولو للحظات سيمر الشريط أمامك كئيبًا، مُريعًا، وستكره معه نفسك مرارًا وتكرارًا وستلومها على غبائها، وتظل تلعن اليوم الذي عرفتهم فيه، وفي نهاية المطاف لن تُعلمك التجربة، نعم ستبتعد عنهم، لكنك لن تستطع الابتعاد عن الناس جميعًا، وستتكرر الأحداث بشكلٍ متوالي، كأنها حدثت البارحة فقط، سيناريو غريب – لكن – فليقل لي أي شخص أنه لم يحدث معه، فمن الواضح أن تعذيب النفس بتجاهلنا حقيقة أى شخص نحبه هى عادة درجنا عليها، وسنظل نحيا بها، طالما أن الآخرين يرتدون أقنعة روحية وظاهرية مزيفة، وطالما نحن نتعمد أن نعشق ملامحهم بهذه الأقنعة.

كاريكاتير أعجبني

تجنب الصداع عند الأطفال والمراهقين

د.مازن صافي

مع اقتراب بدء العام الدراسي الجديد، هناك الكثير من الاستعدادات التي يقوم بها الأهل لاستقبال عودة المدارس، وكذلك هناك استعدادات إدارية وفنية وهنا لن نتحدث عن مظاهر ووسائل الاستقبال، بل سوف نذهب سريعا إلى ما يعانيه الأطفال من بعض الأمراض مثل الصداع، فالدراسات الطبية تقول أن هناك عددا من الأشياء يمكن أن تؤدي إلى الصداع في الأطفال والمراهقين، وأن حوالي ١٠؟ من الأطفال في سن المدرسة، ومنهم ٢٧ في المائة من المراهقين لديهم الصداع من وقت لآخر، ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الصداع يمكن ذكرها هنا وهي تتنوع بين الأسباب العضوية والنفسية والعادات. فمع ارتفاع درجة الحرارة وطول فترة النهار، يهمل البعض شرب المزيد من السوائل وبالتالي يتعرضون للجفاف الذي يؤدي الى الصداع، ونسيان تناول وجبة الصباح أو إهمالها أو عدم تناول وجبة الغداء لمن هم في الفترة المسائية، يؤدي الى الشعور بالجوع الفجائي والصداع، وبالتالي يكون العلاج هنا بتجنب الأنشطة المرهقة في الطقس الحار، مع شرب المزيد من السوائل وخاصة الماء النقي، وهنا يجب التأكد من توفر الماء النقي والصالح للشرب في كافة المؤسسات التعليمية، وأن يكون هناك متابعة ورقابة "صارمة" في هذا الموضوع وعدم الاكتفاء بإحضار الأطفال لعبوات الماء من بيوتهم والتي في الغالب يتم شربها قبل بدء الحصص الدراسية نظرا للحر الشديد او ممارسة بعض الرياضة بين الأطفال، وكذلك ينصح أن يكون هناك توجيهات واضحة للأطفال وعرض مرئي عن أهمية تناول وجبة الإفطار قبل الحضور للمدرسة، وتأثيرها الايجابي على التحصيل العلمي وعدم الشعور بالإرهاق او الصداع، ويجب أن يكون من مهام المشرفين في المدارس بجانب مهامهم الأكاديمية والإرشادية، مهمة التغذية السليمة للأطفال، ويمكن أن يكون هناك محاضرات للأهل وبحضور الأطفال حول الأغذية المناسبة وخاصة الخضروات والفواكه والأطعمة الممنوعة او غير المرغوب بها مثل "الشيبس والصودا" ، وكما يجب الانتباه أن تناول الكثير من فناجين الشاي او الشوكو او قطع الشيكولاته في الصباح والقهوة "الكافيين" للمراهقين يمكن ان يسبب في الصداع . وكما أنه من الأهمية أن يكون هناك تعاون بين الأهل والمرشدين التربويين حول الطرق السليمة للتحصيل والمراجعة الدراسية في البيوت، وعدم الوصول الى درجة الإرهاق أو ترك الأطفال والمراهقين خلف شاشات التلفاز أو الكمبيوتر لفترات طويلة وخاصة في الليل، لأن هذا يؤدي إلى قلة ساعات النوم المطلوبة والتي يجب ان تتعدى الـ٨ ساعات للمراهقين والأطفال، ويعتبر الإجهاد الجسدي عامة والبصري خاصة من أسباب الشعور بالصداع في الساعات الأولى من اليوم التالي، وكما مراجعة أطباء العيون يعتبر خطوة مهمة وضرورية للاطمئنان حول قوة الإبصار لدى الأطفال وأهمية أن يكون هناك طبيب مختص في المدارس لكي لا يتحول النظر إلى السبورة أو الوسائل التقنية في عرض المعلومات والدروس الى معاناة بصرية لدى الأطفال والمراهقين الذين يعانون من مشاكل في قوة الإبصار سواء بالقصر او الطول، وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى التركيز والتحصيل العلمي وعدم حدوث الصداع عندهم.

> هناك الكثير من المشاكل النفسية والأسرية، التي تؤدي إلى إصابة الأطفال والمراهقين بالصداع، ومنها وجود حالة طلاق في البيت سواء غياب الأم أو الأب

وهناك الكثير من المشاكل النفسية والأسرية، التي تؤدي إلى إصابة الأطفال والمراهقين بالصداع، ومنها وجود حالة طلاق في البيت سواء غياب الأم أو الأب، أو فقدان أحدهما والتعرض لصدمات مباشرة مثل التعرض المباشر لمشاكل الوالدين والصراخ وعدم وجود تفاهم أو توافق، وفي بعض الأحيان يكون الخلاف بينهما على الأطفال ومصاريف البيت والرعاية وما إلى ذلك من أسباب تغزو ذاكرة ووعي الطفل وستنزف طاقته الإدراكية والنفسية مما يؤدي الى تشتيته الذهني والنفسي وعدم التركيز وفقدان القدرة على التركيز الدراسي والإصابة بالصداع .

وهناك بعض الدراسات الطبية التي تفيد بأن الصداع الذي يصيب الأطفال والمراهقين ناتج عن إصابة الوالدين او احدهم بنفس نوع الصداع، وبالتالي يمكن إعطاء الأطفال والمراهقين نوعا من الأدوية المعالجة للصداع مثل دواء ايبوبروفين " من الصيدلية مباشرة" مع متابعة النصائح السابقة مثل شرب الماء وتناول الطعام والحصول على قسط من الراحة والنوم ومعالجة مشاكل العيون وقوة الإبصار، ولكن في حال استمر الصداع لعدة أيام متتالية ينصح بالمتابعة الطبية عند الطبيب لعمل اللازم من تحاليل وصور أشعة والاطلاع السريري على الحالة المرضية التي ربما تختلف عن المسببات السابقة .

الأحداث تزيد الوطن قوة (تفجير مسجد الطوارئ)

عمر آل عبدالله

يوماً تلو آخر تتكشف المزيد من الحقائق عن الخطر المحدق بنا والذي يتربص تربص العدو المخاتل ليهتبل الفرصة ويباغت مباغتة اللئيم.

لقد كانت المملكة العربية السعودية وما زالت برغم كل التيارات المعادية والصراعات والنزاعات صامدة ذائدة عن حياض الإسلام ومقدساته وعن العقيدة النقية الصحيحة وهذا الصمود يكلف الكثير ويستنزف الكثير من الجهود السياسية والاقتصادية والإعلامية والدعوية.

لقد أضافت حادثة التفجير الإرهابية الأخيرة في مسجد قوات الطوارئ التي حدثت في عسير مؤخرا بعدا جديدا في نوعية استهداف هذا الوطن يكشف حجم الحقد والدناءة التي تحاك ضده والرغبة الأثمة المتزايدة في إلحاق الضرر به وبمن فيه من قبل جهات لم يعد ممكنا ولا مقبولا الحديث عنها على أنها مجهولة أو محل شك وعدم تيقن . فلقد كشرت هذه الكيانات عن أنيابها ظنا منها أن تركيز دول التحالف العربي بقيادة المملكة على أعمال إعادة الشرعية في اليمن سيمكنها من إحداث مكاسب ولكن باءت محاولتهم بالفشل والخسران وزادت قوة الصف متانة لا سيما وقد تم استهداف بيت من بيوت الله أزهقت فيه أرواح مؤمنة تؤدي فرضا من فرائض الله . المؤسف في هذه الحادثة وشبيهاتها أن بعضا من أبناء الوطن السذج هم وقود هذه الأعمال البئيسة فكما يقال : الشجرة لا تتألم من الفأس الذي يقطعها بل من يد الفأس المصنوعة من أغصانها.

لقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن انتماء إنسان هذه الأرض لوطنهم ليس مجرد انتماء جغرافي بل هو انتماء مقدس لا يمكن التفريط فيه ولا التنازل عنه وأن الأحداث تزيد العود صلابة . ولذلك فالمواطن الصالح هو حجر الزاوية في هذه المعادلة الصعبة وهو عدة الوطن الحقيقية والرقم الصعب الذي يعول عليه في كل الأحوال. ويجب أن يدرك المواطن لماذا يحب وطنه ولماذا يدافع عنه. يجب أن تغرس في نفوس الناشئة قيمة الوطن وعزته وشموخه وأن حمايته أصل أصيل وشرف تليد وذود عن النفس والدين والعرض.

يجب أن يعي المنظرون أن الوطنية ليست مجرد شعارات ترفع في المناسبات والمحافل وإنما هي أمر أعمق بكثير من هذا المفهوم . الوطنية الحقة هي بناء الإنسان الصالح المنتمي لوطنه والساعي في بنائه وتطويره ورخائه والمدافع عنه بماله وروحه عن إيمان وعقيدة ووضوح بعيدا عن الكلام الهلامي الفضفاض وهذه مسؤولية مشتركة بين مؤسسات عدة منها التربوية والإعلامية والدعوية والتي يجب أن تتشكل لديها رؤية مشتركة هدفها بناء إنسان متكامل متسامح وفي ذات الوقت فطن عارف يعي ويدرك حجم الدور المناط به في ظل هذه الأزمات المتتالية وفي ظل الإعلام المفتوح الذي قد ينجرف في شبهاته الكثير ممن ليست لديهم القدرة على تمييز الغث من السمين.

twitter: @omarweb١

نحو التطوير الإستراتيجي لمنظومة الفساد

مصطفى فؤاد عبيد

بالرغم من أن انتشار الفساد الإداري في المؤسسات العامة أو حتى الخاصة في المجتمعات النامية حتى أصبحت مسألة روتينية اعتيادية يشارك فيها ويغذيها جزء كبير من الأفراد في تلك المجتمعات وتسبب الأرق والإحباط للغالبية العظمى من المواطنين الشرفاء فيه، ذلك الإحباط الذي قد يساهم في إضعاف منظومة الاقتصاد والإنتاج بكافة الأشكال وبطريقة تسبب خسائر تقدر بأضعاف ما يتم خسارته نتيجة الفساد نفسه، إلاّ أن التحرك الجماهيري الذي قد يصل إلى حد الثورة ضد الفساد لا يظهر إلاّ إذا توفرت سمة خفية تتواجد في الفساد القائم فعلاً، سمة تجعلهم أكثر رغبة في إنهاء الفساد واجتثاثه من المجتمع، فهي مؤثرة في نفس المواطنين للدرجة التي تصبح وكأنها هي القشة التي قصمت ظهر البعير، ألا وهي الخروج عن حجم الفساد المألوف والمقبول اقتصادياً واجتماعياً بالمقادير والدرجات التي تتناسب مع موقع وحجم كل فاسد في المجتمع!

فالمواطن البسيط ينظر لمنظومة الفساد وكأنها منظومة اقتصادية اجتماعية دقيقة ومنظمة ويجب أن تكون منصفة لكل فئات وشرائح الفاسدين، وهو يؤمن بأن الناس درجات وأنه لا يجب أن يتعدى طموح الفاسد حجمه الطبيعي أو درجته على السلم الوظيفي في المجتمع الإداري، فشرطي المرور، مثلاً، له تسعيرة، محددة بسقف أعلى، لتمرير مخالفة الوقوف في الممنوع والمواطن قد يقبل بدفعها طوعاً لأنه يشعر به وبحاجته، بشرط أن لا تتعدى تلك التسعيرة السقف المحدد لها، وهكذا لكل فئة أو درجة من الفاسدين، هناك دوما حداً أعلى مسموح به يتناسب مع درجات كل منهم ومواقعهم الوظيفية، فكلما ارتفعت درجة الفاسد يحق له المزيد، ولا يجوز، بنظر المواطن البسيط، أن يتعدى الفساد الحدود العليا لكل درجة أو مستوى إداري.

والحل الأمثل لتطوير منظومة الفساد والحفاظ عليها من المخاطر التي تهدد وجودها ولضمان استدامتها في المجتمع دون إثارة الرأي العام، الذي يسمح بوجود الفساد بحسب درجات معينة وحدود عليا تتناسب مع حجم كل فاسد، هي أن يتم إعادة هندسة وتخطيط منظومة الفساد لتكون منصفة وعادلة من منظور اجتماعي اقتصادي، وتتناغم وتتوافق مع ما يؤمن به المواطن البسيط حسابياً، بحيث يتم التعميم على الفاسدين، سراً، بعدم تخطي حدود الفساد المسموحة والمعقولة، ليس حرصاً على المال العام وإنما حرصاً على استمرارية منظومة الفساد برمتها وعدم إثارة الرأي العام ضدها ومن ثم الإقدام على اجتثاثها، وهناك أمثلة كثيرة على تخطي الحدود العليا لدرجات الفساد لكل الدرجات.

ولكي تكتمل أركان هذه المقالة، المعنونة بطريقة صحفية استفزازية جاذبة، والقابلة للانتشار ربما بشكل أكبر مما لو كانت بعنوان مختلف وطريقة سرد أكثر تعبيراً عن مضمونها، فإنه يقتضي الإنصاف أن نهمس للمواطن البسيط وللحكومات والسلطات والقادة الشرفاء الذين ارهقتهم منظومة الفساد في مجتمعاتهم ولم يجدوا حلاً جذرياً لها أو طريقة مضمونة لاجتثاثها، أنه يمكن التغلب عليها من خلال الوصفة السحرية التي تؤدي لخلخلة وإفساد عدالتها الاقتصادية الاجتماعية المحافظة على وجودها، وهي أن يتم سن وإقرار وتطبيق القوانين واللوائح بطريقة معاكسة لتلك العدالة، بحيث تمكّن تلك القوانين موظف أي درجة إدارية من الحصول على مكافأة مالية وإدارية عندما يساهم في كشف جريمة فساد معينة في موقع عمله، إضافة لتوفير الحماية القانونية له، كما ينبغي أن تكون تلك المكافأة أكبر من التي يمكن أن يحصل عليها موظف في درجة أعلى منه عند كشفه لنفس الجريمة، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى تجييش كل الموظفين ليكونوا ضد الفساد بشكل أو بآخر من بداية السلم الوظيفي في أية مؤسسة حفاظاً على المال العام الذي سيكون لهم نصيباً فيه وفق هذه الوصفة.

> يبقى أن نتوقع لهذه الوصفة أن تعيد تصحيح ثقافة المجتمع بأكمله، والذي ظل يتغاضى عن الفساد طالما أنه مُنصف من منظور اقتصادي اجتماعي، كما أنها ستجعله يعيد النظر في احترامه وتقديره لصغار الموظفين والمرؤوسين من ذوي التسعيرة المحددة بالسقف الأعلى، والذين سيمتلكون عندئذ زمام الأمور ويصبحون سبّاقين لكشف أية جرائم فساد قبل غيرهم من زملائهم أو رؤسائهم من المستويات الإدارية الأعلى، ومن ثم يكسبون احترام المجتمع إضافة لكسبهم المال الحلال الذي سيفوق الحد الأعلى المقرر لهم في حالة تغاضيهم عن تلك الجرائم، ويتم اجتثاث منظومة الفساد من جذورها تدريجياً وتأخذ العدالة مجراها ولكن هذه المرة من منظور اقتصادي اجتماعي وقانوني وأخلاقي بحق الدولة والموظف والمجتمع برمته.

صراع بين اتجاهات التنمية

سمير سعيفان

يعكس كلٌ من مفهوم "التنمية الاقتصادية" و"التنمية البشرية" صراعًا بين اتجاهين اقتصاديين سياسيين؛ فالأوّل يركز على إنتاج الثروة، وليس على توزيعها، ويعدّ انعكاسها على المجتمع بعمومه منتجًا ثانويًا، أمّا المفهوم الآخر فيهتم بمدى انعكاس التنمية الاقتصادية على المجتمع ككل، ومدى تقدّم العدالة الاجتماعية إلى جانب النموّ الاقتصادي.

تقاس "التنمية الاقتصادية" عادةً بعدد من المؤشرات الرقمية، مثل: معدل نموّ الناتج المحلي السّنوي، ومتوسط حصة الفرد الواحد منه، ومعدلات الادخار والاستثمار نسبةً للدخل القومي، ومؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الصادر، ومستوى المديونية المحلية والخارجية نسبة للناتج المحلي، وعجز أو فائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واحتياطيات الدولة من العملات الصعبة، وغيرها من مؤشرات رقمية تقيس نموّ الاقتصاد وسلامة الوضع المالي للاقتصاد.

في المقابل، يهتم مؤشر التنمية البشرية بانعكاس التنمية الاقتصادية على المجتمع؛ فإلى جانب مؤشرات التنمية الاقتصادية، يهتم مفهوم التنمية البشرية بكيفية استخدام المجتمع نموّه الاقتصادي، فيدخل مؤشرات عديدة تقيس وصول منافع التنمية الاقتصادية إلى أوسع شرائح المجتمع، فهو يقيس مؤشرات التعليم والصحة وتزويد المنازل بالكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي وتجهيزات البيت والمطبخ وتوافرها لأوسع قطاعات المجتمع، ويقيس أيضًا المساواة والفوارق في الدخل والفوارق بين استهلاك الطبقات الفقيرة والفئات الغنية وحصص شرائح المجتمع من الدخل، إضافةً إلى مؤشرات اجتماعية أخرى تتعلق بقياس الفوارق بين الجنسين، ومؤشرات تمكين المرأة وتعليمها ومشاركتها في قوة العمل، ومساواتها في الأجر، ومشاركتها في إدارة المجتمع ومؤسساته، وغيرها من مؤشرات تقيس شكل اتساع انعكاس التنمية الاقتصادية على المجتمع، ومداه. يصرّ أنصار التنمية الاقتصادية على أنّ أيّ تدخل في السوق هو اعتداء على الملكية من جهة، ويضرّ بالقدرة الاقتصادية التنموية. وهم يرون أنّ التنمية البشرية هي نتاج طبيعي وتابع للتنمية الاقتصادية، والأوّل يتحقق بتحقيق الثاني دون حاجة إلى تدخّل أو توجيه من الدولة، ويرون أنّ مثل هذا التدخّل ضار. فزيادة الادخار والاستثمار برأيهم تعني خلق فرص عمل جديدة ودخول أفضل، وإنتاج المزيد من السلع والخدمات، والمزيد من الضرائب للخزينة العامة، على الرغم من المعدلات الضريبية المنخفضة لأنّ قاعدتها ستكون أوسع مع توسّع الاستثمار، واتساع القاعدة الضريبية مع معدلات ضريبية منخفضة أفضل من ضرائب عالية وقاعدة ضريبية ضيقة، فالحصيلة في الحالة الأولى ستكون أعلى، والسوق الحرة هي ذاتية التنظيم عبر يدها الخفية. وكل هذا يعني زيادة الرفاه للجميع، وإن تفاوتت مستوياته، فهذا من طبيعة الأشياء. ولا يعدّ انعكاس التنمية على المجتمع أولوية بل هو تابع ثانوي وتحصيل حاصل. وتتبنى مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد وغيرها من مؤسسات شبيهة وكذلك معاهد وجامعات ومراكز بحوث ومنظمات قطاع الأعمال، التوجّه الليبرالي وجهة نظر التنمية الاقتصادية. وتصدر مؤسسات دولية عديدة مثل هذه التقارير؛ مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها.

بينما لا يؤمن أنصار التنمية البشرية باليد الخفية للسوق، ويعتقدون بضرورة تدخّل الدولة في السوق الحرة لتصحيح عيوبها، وبخاصة عيوب توزيع الدخل. ويؤيدون سياسات تعرف بإعادة توزيع الدخل، وهذا اقتطاع ممّن حصل على الكثير عبر سياسات ضريبية مرتفعة وسياسات إنفاق وتسعير، واستخدامها تمويل شبكة ضمان اجتماعي تدعم الفئات الهشة والضعيفة، وتموّل أيضًا الإنفاق على الخدمات الأساسية والضرورية لجعلها في متناول الجميع وبخاصة التعليم والصحة. وقد أصبحت منظمات الأمم المتحدة تميل أكثر لتبنّي مفهوم التنمية البشرية. ويصدر برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة تقريرًا سنويًا عن التنمية البشرية. وهو جدير بالاهتمام ولا تخلو قراءته من المتعة. ويسير في هذا الاتجاه قوى مجتمعية وأحزاب ومراكز بحث ذات توجّه اجتماعي تنحاز أكثر إلى العدالة الاجتماعية.

> بينما لا يؤمن أنصار التنمية البشرية باليد الخفية للسوق، ويعتقدون بضرورة تدخل الدولة في السوق الحرة لتصحيح عيوبها، وبخاصة عيوب توزيع الدخل. ويؤيدون سياسات تعرف بإعادة توزيع الدخل

تكمن الأهمية العملية التطبيقية لهذا التفريق بين التنميتين في كون كلٍ من المفهومين يؤثر في السياسات المالية والضريبية والتجارية وسوق العمل وغيرها من السياسات، ويوجّهها نحو مصالح محددة مختلفة، بل ومتعارضة. وهو يتجلى صراعًا بين عولمة بلا قلب مقابل عولمة إنسانية، وبين رأس المال مقابل العمل، وبين الإنتاج لزيادة الربح مقابل الإنتاج من أجل تلبية احتياجات البشر، وبين السوق الحرة بصورة مطلقة مقابل سوق حرة منظمة (رأسمالية منظمة).

بالنسبة إلى الحكومات وصانعي سياساتها، فهم من جهة في حاجة إلى تشجيع الاستثمار والمستثمرين في عالم مفتوح، ومهتمون بتحقيق مؤشرات تنمية اقتصادية جيدة لأنّها الأساس للتنمية البشرية، وعليه، يندفعون لصوغ تشريعات وقواعد لمصلحة رأس المال ومبدأ تعظيم الربح وتقديم كل التسهيلات للمستثمرين وأرباب العمل، وضمان عدم إرهاق قطاع الأعمال بأيّ أعباء، وخفض معدلات الضريبة على الأرباح وتعويضها بضريبة المبيعات والقيمة المضافة التي تفرض على المستهلكين بدلاً من المنتجين، وإضعاف النقابات، وإضعاف منظمات المجتمع المدني وتقليص قدرتها على الاحتجاج، والسيطرة على وسائل الإعلام، وتوجيه المؤسسات الأكاديمية للترويج لهذه المفاهيم. ولكنّهم من جهة أخرى مهتمون بالاستقرار، ما يعني الاهتمام بالتنمية البشرية وتبنّي مفاهيمها. وهذا يعني فرض ضرائب تصاعدية أعلى على الأرباح وقيود على حرية السوق وتدخل لتصحيح مساراتها، والحفاظ على نقابات قوية وعلى قدرة عالية للمجتمع المدني على الاحتجاج، وحماية المشتغلين من التسريح التعسفي، وغيرها.

إنّ تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية مسألة في غاية الأهمية والدقة؛ فمن جهة، لا بدّ من الاهتمام بالتنمية البشرية، ولكن المبالغة في الاهتمام بها بأكثر من حدود معيّنة تقضم القدرة على التنمية الاقتصادية وتكبحها، ما يقلّص المتاح للتنمية البشرية. وإهمال التنمية البشرية ومنح الحقوق كافة لرأس المال، إنّما يعني تدهور سوية الحياة ومستوى المعيشة، ويُضعف تأهيل قوة العمل والقدرة الإبداعية للمجتمع، ويهدد في النهاية بانفجار المجتمع.

غير أنّ خيار الحكومات ليس خيارًا تقنيًا صرفًا، فهي تقع تحت ضغوط أنصار هذين الاتجاهين؛ فرأس المال ومؤسساته الاقتصادية والتجارية ووسائط إعلامه وأحزابه ومعاهده الأكاديمية يضغط بكل ما لديه من قوى لدفع الحكومة باتجاه الاقتصار على تبنّي مفاهيم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها. ومن جهة أخرى، تضغط مصالح قوة العمل والنقابات والأحزاب الاجتماعية واليسارية باتجاه سياسات تخدم التنمية البشرية. والحكومة في حاجة إلى كسب قطاع الأعمال، وهي في حاجة إلى كسب الشارع. والتوفيق ليس بالأمر السهل وتوازن السياسات أمر دونه عوائق.